"علتا مراعاة الأصل والعِوض عند ابن جنّي في كتاب الخصائص وتأثيرهما في تأويل النصّ القرآنيّ"

م. د. صفا صادق جعفر الخفاجي
Eml: ameersadiq20@gmail.com
وزارة التربية/ المديرية العامة لتربية محافظة صلاح الدين

"The Reasons for Observing Al-Asl and Al-'Iwad in Ibn Jinni's *Kitab al-Khasais* and Their Impact on the Interpretation of the Qur'anic Text"

Dr. Safa Sadiq Jaafar Al-Khafaji
Email: ameersadiq20@gmail.com
Ministry of Education / General Directorate of Education, Salah al-Din Governorate

المستخلص

ضَمَّنَ علماءُ العربيَّةِ كُتُبهم طائفةً من الآراءِ النَّحويَّة التي تأثَّروا فيها بابنِ جنّي، إذ كان لها الحظُّ الأَوفرِ فيما اعتمدَ عليهِ في دراساتِهم النَّحويَّة، فليس خافياً على الدارسين اِهتمام النحويين، قديماً وحديثاً بالعِلّة والتعليل، إذ تواتر إلينا العديد من الكتب التي عُنيت بالعِلّة، وقد تمحَّلَ ابن جنّي في هذا المجال، فقد تناول هذا البحث علتي مراعاة الأصل والعِوض التي اعتمدهما في دراسة الظواهر اللُّغويَّة ومظاهرهما في كتابه الخصائص، مع بيان أثرهما في تأويل النص القرآنيّ. إذْ وافقوهُ في كثيرٍ منها، وربَّما اكتفوا بعرضِ توجيهاتهِ في المسألةِ الواحدةِ، في حين رَدُّوا قسماً منها إنْ خالفتْ توجيهاتَهم.

الكلمات المفتاحية: علة الاصل والعوض, العلة عند ابن جنّي, تأويل القراني.

Abstract

Arabic scholars have included in their books a range of grammatical opinions influenced by Ibn Jinni, as they were the most prominent in what he relied upon in their grammatical studies. It is not hidden from scholars that grammarians, both ancient and modern, have paid attention to causation and justification, as numerous books have come down to us that deal with causation. Ibn Jinni excelled in this area. This study addresses the two causal considerations of the origin and the substitute, which he adopted in studying linguistic phenomena and their manifestations in his book, Al-Khasais, while clarifying their impact on the interpretation of the Qur'anic text. They agreed with him on many of these points, and perhaps contented themselves with presenting his guidance on a single issue, while rejecting a portion of them if they contradicted their guidance

Keywords: The cause of the original and the substitute, the cause according to Ibn Jinni, Quranic interpretation.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إنَّ الاطلاع على كتب النحو وإنعام النظر في متونها يُظهر أنَّ التعليل سمةٌ بارزةٌ في الدرس النحويّ، ومعلمٌ واضحٌ من معالم منهجه؛ لأنَّ الأحكام النحويَّة لا بد لها من قياس واستقراء، والعِلَّة من أهم أركان القياس النحويّ، فهو مظهرٌ من مظاهر الاحتجاج الاستدلاليّ في أصول النحو، ومرتكزها الأوَّل والأساس الذي قامت عليه، وهو المعول الرئيس في تثبيت الأحكام وتقوية الاحتجاج بها؛ إذ معرفة الأحكام بدون أدلتها يستحيل، ومعرفة الأدلة يحتاج إلى التعليل.

وقد فرض نزوع النفس البشريَّة إلى معرفة الأسباب والمسببات أو العِلَّة وما وراءها، وجود هذه الظاهرة في الواقع اللغويّ والدرس النحويّ، إذ دفعهم هذا الأمر إلى التساؤل: ما الذي جعل هذه اللفظة مرفوعة، وفي موقع آخر منصوبة، وهكذا يتغير إعراب الكلمة في الجملة حسب موقعها، ويظهر العامل أثره فيها، "ولذلك فليس غريبًا أن يكون السؤال عن العِلَّة قديمًا، وأن يكون التعليل مرافقًا للحكم النحويّ منذ وجد، وغرض التعليل هو أن يُظهر خضوع الظاهرات لقواعد العلم وأحكامه، ثم إنَّ النحو لم يلبث أن تأثر بعلوم الدين والكلام، فاستمد منها رغبة البحث عن العِلَّة، وأسلوب النظر فيها"[1].

يمتاز كتاب الخصائص بوفرة العلل النحويَّة؛ لذا جاء هذا البحث قائماً على دراسة علتين من تلك العلل التي أوردها ابن جنّي في كتابه، ومن ثم بيان أثرهما في تأويل النصّ القرآنيّ، وقد اقتضَتْ طبيعةُ البحثِ أنْ يقَسِّمَ على (مبحثين), مع مُقدِّمةٍ, إذْ جَاءَ المبحث الأَوَّلُ منها بعنوانِ: (عِلَّة مراعاة الأصل يتقدمهما تمهيد يتمحور حول مفهوم العِلَّة، والتعليل عند ابن جنّي), أمَّا المبحث الثَّاني فكان بعنوانِ: (عِلَّة العِوض عند القدماء والمحدثين وأثرها في تأويل النص القرآني), ثُمَّ ختمْتُ دراستي هذه بجملةٍ من

النَّتائج التي خلصْتُ إليها بعد تحليلٍ وتحرٍّ لما تناولْتُ من دراسة, فضلًا عن مسردٍ بالمصادر, باللُّغة العربية والإنجليزيَّة.

وأمَّا المنهج الذي اتَّبعْتُهُ في كتابة البحث، فهو المنهج القائم على الوصف والتَّحليل والنقد، فبعد جمع المادة قُمْتُ بتحليلها معتمدةً في ذلك على مصادر القُدامى، فضلًا عن الإفادة ممَّا ذكره الباحثون المحدثون في دراساتهم.

المبحث الأول

في مفهوم العِلَّة، والتعليل عند ابن جنّي، وأثرها في تأويل النص القرآني:

العِلَّة لُغةً: سقيٌ بعد سقيٍ، وجنّي الثمرة مرّة بعد أخرى[٢]، أما بالكسر فتأتي بمعنى المرض، علَّ يعِلُّ واعتلَّ، فهو عليلٌ[3]، وتأتي بمعنى السبب، يُقال: هذا عِلَّة لهذا، أي سببٌ له، وقد اعتلَّ الرجلُ وهذه علته، أي سببه[4]. ومن هذا المدلول اللُّغويّ أخذ النحَّاة هذه اللفظة.

والعِلَّة اصطلاحًا: فالعلّة النحويّة هي الوصف الذي يكون مظنّة وجه الحكمة في اتّخاذ الحكم، أو بعبارة أوضح هي الأمر الذي يزعم النحويّون أنّ العربَ لاحظته حين اختارت في كلامها وجهاً معيّناً من التعبير والصياغة[٥].

وذهب الدكتور حسن خميس الملخ إلى أنّ التعليل في النحو هو تفسير اقترانيّ لركنين: العلّة، والمعلول، فالعلّة دليل يقترن بالمعلول لتفسيره نحوياً، ويسمّيها بعض النحاة سبباً أو وجهاً، والمعلول مدلول عليه بالعلّة المفسرة[٦].

وكان التعليل النحويّ عند علماء العربيّة الأوائل يتماشى مع روح العربيّة، إذ أوضح الزجاجيّ (ت٣٣٧هـ) قولاً للخليل(١٧٥هـ)، قال فيه: ((ذَكَرَ بعض شيوخنا أنّ الخليل بن أحمد الفراهيديّ، سُئِل عن العلل التي يعتلّ بها في النحو، فقيل له: عن العرب

أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إنّ العرب نطقت على سجيّتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وان لم يُنقَل ذلك عنها، واعتللتُ أنا بما عندي أنّه علّة لما عللته منه، فإن أكن أصبتُ العلّة فهو الذي التمستُ، وإن تكن هناك علّة له فمَثَلي في ذلك مَثَل رجلٍ حكيمٍ دَخَلَ داراً مُحكَمَة البناء عجيبة النظام، والأقسام))[٧].

فالعِلَّة النحويَّة: هي السبب الذي أدى إلى حكم نحويّ أوجبه أو هي "تفسير اقترانيّ يبين عِلَّة الإعراب من اللفظ نحويًا سواء كان ذلك ظاهرًا في المراد، أو غير ظاهر"[(8)]. فعمليَّة التعليل تستوجب ركنين، هما: العِلَّة والمعلول، فالعِلَّة دليل يقترن بالمعلول لتفسيره نحويًّا ويسميها بعض النحاة سببا أو وجهًا. والمعلول مدلول عليه بالعِلَّة المفسرة لحكمة المستعمل كجر الاسم بحرف الجر، أو لحكمة النظريّ المهمل، كوجوب جر إنَّ وأخواتها للمبتدأ.

أمّا ابن جنّي فقد أوضح أنّ التعليل النحويّ فيه اتجاهان:

الأوّل: أنّ العرب أرادوا العلل والأغراض ما أراده النحاة، وخصّ هذا في ((باب في أنّ العرب قد أرادت من العِلَل والأغراض ما نسبناه إليها وحملناه عليها))، إذ قال فيه: ((اعلم أنّ هذا موضع في تثبيته وتمكينه منفعة ظاهرة وللنفس به مُسْكة وعِصْمة؛ لأنّ فيه تصحيح ما ندّعيه على العرب من أنّها أرادت كذا لكذا وفعلت كذا لكذا وهو أحزم لها وأجمل بها وأدلّ على الحكمة المنسوبة إليها من أن تكون تكّلفت ما تكلّفته من استمرارها على وَتِيرةٍ واحدة وتقرّيها منهجاً واحداً تراعيه وتلاحِظه، وتتحمَّل لذلك مشاقَّه وكُلَفَه وتعتذر من تقصير إن جرى وقتاً منها في شيء منه))[٩]، وفي هذا النصّ نراه تابع الخليل في رأيه عن العلّة.

أمّا الاتّجاه الآخر: فيتمثّل في أنّهم طُبِعوا على اللغة من غير مراعاة عللها، فأوضح ابن جنّي قائلاً: ((أن يكون ذلك شيئاً طُبِعوا عليهِ واجيئوا إليهِ من غير اعتقاد منهم

لعِلِه، ولا لقصدٍ من القُصود التي تنسبها إليهم في قوانينِه، وأغراضه))[١٠]، اعتنى ابن جنّي بالتعليل النحويّ عناية فائقة، فأظهرَ حماسةً لا نظير لها في الدفاع عنه، ومن دلائل عنايته بالتعليل النحويّ أنّه عَقَدَ في كتابه (الخصائص) أكثر من باب للعلّة، فمنها:

- باب ذكر علل العربيّة أكلاميّة هي أم فقهيّة.
- باب في تخصيص العلل.
- باب تعارض العلل.
- باب في أنّ العلّة إذا لم تتعدّ لم تصح.
- باب في إدراج العلّة واختصارها.
- باب في دَور الاعتلال.
- باب في الردّ على من اعتقد فساد علل النحويّين لضعفه هو في نفسه عن إحكام العلل[١١]. واعتمد ابن جنّي في تصنيفه العلل النحويّة على الحسّ اللغويّ والشعور، ويستلهم الفطرة والذوق غير محتاج إلى الدليل والبرهان، فرأى أنّ علل النحو مواطئة للطباع، وذهب إلى أنّ العرب أصابت من قوّة النظر وسلامة الذوق اللغويّ نصيباً وافراً، إذ أوضح هذا قائلاً: ((قد أريتُك في ذلك أشياء: أحدها استثقالهم الحركة التي هي أقلّ من الحرف، حتى أفضَوا في ذلك إلى أن أضعفوها، واختلسوها ثم تجاوزوا ذلك إلى أن انتهكوا حرمتها فحذفوها، ثم ميّلوا بين الحركات فأنْحَوا على الضمّة والكسرة؛ لثقلهما وأجمعوا الفتحة في غالب الأمر لخفّتها، فهل هذا إلا لقوّة نظرهم ولطف استشفافهم وتصفّحهم))[١٢].

وانتهج ابن جنّي منهج الفقهاء في استنباط العلل إذ وقع في استقرائه النحو العربيّ على إشارات متناثرة في كتب النحاة جمع بعضها إلى بعض بما أوتي من دقّة النظر

النحويّ وثقافة كلاميّة فقهيّة، إذ قال عقب تحريره أبواب العلّة النحوية: ((اعلم أن هذه المواضع التي ضممتها وعقدت العلّة على مجموعِها، قد أرادها أصحابنا وعنَوها، وإن لم يكونوا جاءوا بها مقدَّمة فإنهم لها أرادوا، وإيّاها نَوَوْا ... فهذا الذي يرجعون إليهِ فيما بعد متفرّقا قدّمناه نحن مجتمِعا))[١٣].

وتحدّث ابن جنّي عن نشأة العلل فذهب إلى أنّها تخطر للنحاة فينتزعونها، وذكر أنّ أستاذه له السبق في هذا المجال، إذ قال: ((أحسب أنّ أبا عليّ قد خطر له وانتزَع من عِلل هذا العلِم ثلثَ ما وقع لجميع أصحابنا))[١٤].

كذلك بيّن – في موضع آخر– قائلاً: ((وكذلك كُتُب محمد بن الحسن – رحمه الله– إنّما ينتزع أصحابنا منها العلل؛ لأنّهم يجدونها منثورة في أثناء كلامِه فيُجْمَع بعضها إلى بعض بالملاطفَة والرِّفق، ولا تجد له علّة في شيء من كلامهِ مستوفاة محرَّرة، وهذا معروف من هذا الحديث عند الجماعة غيرُ منكور))[١٥].

إذن على وفق هذا نرى أنّ الجديد في درس العلّة عند ابن جنّي هو أنّه ربط العلّة بمباحث كليّة في أصول العربية، فقد درس آثار القدامى، وأدرك أنّ علماء العربيّة السابقين قصّروا في التأصيل لأصول النحو، فكان أسبقهم في وضع مبادئ من معارف عصره، إذ قال في مقدمة كتابه الخصائص: ((لم نرَ أحداً من علماء البلدين تعرّض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه))[١٦].

ولأجل هذا فقد بحث ابن جنّي عن مكان لعلل النحويّين بين علل المتكلّمين، وعلل الفقهاء؛ والسبب في ذلك يعود إلى ما طبع الدراسات المختلفة في العصر الإسلامي من أنّ للمعرفة – أيّاً كانت– منهجين: منهجاً يقوم على استنباط الأصول من المسائل والجزئيّات ويسمّى بمنهج الفقهاء، ومنهجاً يقوم على بناء كليّات ثم تطبيقها على الجزئيات والمسائل ويسمّى بمنهج المتكلّمين[١٧].

وأغلب الظنّ أنّ علل النحويّين عند ابن جنّي لا تكاد تخرج عن الإطار اللغويّ البحت؛ ذلك من حيث جنوح العلل في الخفّة، وبعدها عن الثقل، وإلحاق شيء بشيء آخر طلباً للانسجام وطرد الأبواب على وتيرة واحدة؛ لذا رأى أنّها أقرب إلى علل المتكلّمين منها إلى المتفقّهين.

- أقسام العلل:

قسّم ابن جنّي العلل على أساس من سلامة الحسّ اللغوي والذوق، فعلل النحو عنده على نوعين: أحدهما: العلل الموجبة؛ لأنّ النفس لا تطيق في معناه غيره، وهذه العلل تؤدي إلى إيجاب حكم نحوي ثبت بالسماع المطرد عن العرب، كعلّة رفع الفاعل؛ لأنّه فاعل فلا يجوز للمتكلّم أن ينصبه أو يجرّه، والنوع الآخر: العلل المجوّزة وهي التي يمكن للفصيح أن يتحمّلها إلا أنّه على تجشّم واستكراه له[١٨]، وذلك نحو: قلب العرب الواو المضمومة في أوّل الكلمة همزة، فقالوا: أُقّتت، وقالوا أيضاً: وُقّتت فإن: ((يُقال لك: ما علّة قلب واو (أُقِّتت) همزة فتقول: علّة ذلك أنّ الواو انضمّت ضمّاً لازماً، وأنت مع هذا تجيز ظهورها واواً غير مبدَلة فتقول: وُقّتت فهذه علّة الجوازِ إذن لا علّة الوجوبِ))[١٩].

وفرّق ابن جنّي بين العلّة والسبب، ويسمّي الأولى العلّة الموجبة كرفع الفاعل، وجرّ المضاف إليه، ونصب الفضلة، ويسمّي السبب بالعلّة المجوّزة، منه: الأسباب الستّة الداعية إلى الإمالة فلك أن تترك الإمالة[٢٠].

على وفق هذا فالعلّة هي التي توجب الحكم النحويّ، وتنفي غيره، والسبب هو الذي يجيز الحكم النحويّ ولا ينفي غيره؛ غير أنّ النحاة الذين جاءوا بعد ابن جنّي فأدخلوا السبب في دائرة العلّة، ويجعلونه مرادفاً لمصطلح العلّة.

وذهب ابن جنّي إلى أنّ العلّة النحويّة ليست مطلقة بل هي مقيّدة بالوصف أو بالتخصيص، وإذا لم تكن كذلك تخلّفت في بعض المواضع عن معلولها، وقصرت عن الجري معه على نهج واحد، فبيّن هذا قائلاً: ((إنّ هذه العلل التي يجوز تخصيصها، كصحّة الواو إذا اجتمعت مع الياء، وسَبَقت الأولى منهما بالسكون نحو: حَيْوَةَ، وعَوَى الكلب عَوْيةً، ونحو صحّة الواو والياء في نحو: غَزَوَا ورَمَيَا، والنِّزَوَان، والغلَيان وصحّة الواو في نحو: اجْتَوَرُوا، واعتَوَنُوا، واهتوَشُوا؛ إنّما اضطَرّ القائل بتخصيص العلّة فيها وفي أشباهها؛ لأنّه لم يحتَطْ في وصف العلّة ولو قدّم الاحتياط فيها لأمِن الاعتذار بتخصيصها))[٢١].

و رأى – في موضع آخر– أنّ إهمال تقييد العلّة يؤدّي إلى القدح فيها وردّها؛ لأنّ مجموع ما يورده المعترض على العلّة لا يخرج عن عدم استتباب حدّها مع معلولها، أو عدم انطباق وصفها على المعلول بها، فقال: ((فإذا جرت العلّة في معلولها، واستتبَّتْ على مَنْهَجها وأَمِّها قوي حكمها، واحتَمَى جانبُها، ولم يَسَع أحداً أن يعرِض لها إلا بإخراجه شيئاً إن قدّر على إخراجه منها، فأمّا أن يفصِّلها ويقولَ بعضها هكذا وبعضها هكذا فمردود عليه))[٢٢].

وذهب الدكتور حسن خميس الملخ إلى أنّ الاحتياط أو التقييد في العلّة بالوصف أو بالتخصيص يطوي الحالات النائية عن العلّة تحت جناحيها، في نحو: عدّ الفاعلية علّة الرفع، إذ تخرج عن هذه العلّة الأسماء المبنية، والجمل المصدرية؛ لأنّها ليست مرفوعة حقيقة؛ ينبغي تقييد علّة الفاعليّة بأنّها علّة رفع الفاعل حقيقة، نحو: ((جاء زيدٌ، أو محلّا نحو: جاء هذا، أو تقديراً نحو: يشرّفني أنّني تلميذك، وكلّما تعدّدت نقض العلّة احتاجت إلى التقييد))[٢٣].

على وفق هذا فوصف العلّة أو تخصيصها في مواضع محدّدة تتميم وتفسير لها، وليس من قبيل تعليل العلّة، ويتّضح لنا من خلال كلام ابن جنّي أنّه يعدّ من أوائل النحاة الذين أنكروا هذا الإسفاف في التعليل والإلحاح في تتبّع العلل؛ لأنّ ذلك يؤدّي إلى الضعف، وهو بذلك سابق على ابن مضاء القرطبيّ(ت٥٩٣هـ) الذي أنكر العلل الثواني والثوالث. وممّا تجدر الإشارة إليه أنّ ابن جنّي أورد مجموعة من العلل علّلَ بها ظواهر اللغة، فمنها: علّة أمن اللبس، وعلّة الخفّة، وعلّة التصرّف وعدم الاجماد، وعلّة الشبه والتجانس، وعلّة مراعاة المعنى، وعلّة القوّة والضعف، وعلّة الإيجاز، وعلّة الشذوذ، وعلّة نقض الغرض، وعلّة الاستغناء بالشيء عن الشيء، وعلّة إصلاح اللفظ، وعلّة الاحتياط، وعلّة الجوار، وعلّة الاستحسان[٢٤].

ومما توسع في بيان دراسة العلّة إقراره بأنّ العلّة قد تتعدّد بتعدّد جهات تعليل المعلول، وتعدّد العلل عنده له صورتان:

الأولى: الحكم الواحد تتجاذبه علتان أو أكثر، نحو: الاختلاف في رفع المبتدأ، أو رفع خبر (إنّ)، ممّا يتجاذبه الخلاف في علله والحكم واحد، إذ أوضح قائلاً: ((الأول منهما كرفع المبتدأ، فإنّنا نحن نعتلّ لرفعه بالابتداء على ما قد بيناه، وأوضحناه من شرحه وتلخيص معناه، والكوفيّون يرفعونه إمّا بالجزاء الثاني الذي هو مرافعة عندهم، وإمّا بما يعود عليه من ذكره على حسب مواقعه، وكذلك رفع الخبر ورفع الفاعل ورفع ما أقيم مقامه ورفع خبر إن وأخواتها ... فكلّ واحد من هذه الأشياء له حكم واحد تتنازعه العِلل))[٢٥].

والثانية: الحكمان في الشيء الواحد المختلفان دعت إليها علتان مختلفتان، وذلك نحو: إعمال أهلِ الحجاز(ما)النافيةَ للحال، وترك بني تميم إعمالها وإجراؤهم إيّاها مجرى (هل) ونحوِها ممّا لا يعمل، فكأنّ أهل الحجاز لمّا رأوها داخلة على المبتدأ والخبر دخول (ليس) عليهما ونافية للحال نفيها إيّاها أجرَوها في الرفع والنصبِ مجراها إذا اجتمع فيها الشبهانِ بها، وكأنّ بني تميم لمّا رأوها حرفا داخلا بمعناه على الجملةِ المستقلَّةِ بنفسها ومباشِرةً لكلِّ واحدٍ من جزأيها كقولك: ما زيد أخوك، وما قام زيد أجروها مجرى (هل)؛ ألا تراها داخِلة على الجملة لمعنى النفي دخول (هل) عليها للاستفهام؛ ولذلك كانت عند سيبويه لغة التميميّين أقوى قِياساً من لغة الحجازيّين[٢٦].

وفي سياق بيان أنواع العلل النحويَّة أرتأيتُ أن أدرجّ ها هنا **تقسيم الدكتور شعبان العبيديّ للعلل النحويَّة،** عند دراسته للوسائل التعليليَّة لمسائل النحو في كتاب سيبويه؛ وهي[(27)]:

١. **العلل الاستعماليَّة:** التي تعلل الاستعمال، مثل: الثقل، والخفة، وكثرة الاستعمال, الاستغناء.

٢. **العلل التحويليَّة:** وهي أوجه التعليل التي تنطلق من فكرة الأصل، فيتمَّ التعليل بها بافتراض خطوات لغويَّة تحويليَّة، منها التمكن، والأصل، والعِوض والقوة.

٣. العلل التي تترجح **بين الاستعماليَّة والتحويليَّة:** وهي الحذف وطول الكلام.

٤. **العلل القياسيَّة:** وهي التي كان النحويّون يعللون بها بملاحظة المشابهة، وهي: الشبه، والحمل، والتوهم، والمجاورة، والاستئناس. وحريّ بالذكر أن القياس هو الركيزة التي يقوم عليها صرح النحو، يقول السيوطيّ: "إنما النحو قياس يُتَّبع"[(28)].

٥. **العلل الدلاليَّة:** وهي العلل التي يعلل بها النحاة بالرجوع إلى المعنى؛ حيث يعدّ المعنى هو الهدف الأساس في دراسة أي لغة، وأطلقوا عليه علم الدلالة. وتدور

معظم العلل الدلاليَّة حول قضية أمن اللبس، والخوف من الوقوع فيه، والرجوع إلى المعنى، والفرق، وعلم المخاطب، والإبهام، والتوكيد[29].

وان علتي مراعاة الأصل والعِوض التي اعتمدهما ابن جنّي في دراسة الظواهر اللُّغويَّة ومظاهرهما في كتابه الخصائص، بوصفهما من العلل التحويليَّة التي تنطلق من فكرة الأصل، إذ تشمل ما كان يعلل به بافتراض أنَّ العرب قد راعت الأصل، فالعرب تراعي الأصل في كلمة فيجيء استعمالها للغة بناء على مراعاة الأصل، لترد الأشياء إلى أصولها فعلى ذلك تعدّ مراعاة الأصل من العلل التحويليَّة، وتعدّ علَّة العوض من العلل التحويليَّة أيضًا؛ لما ينشأ عنها من عمليات صرفيَّة هي في نهاية الأمر خطوات تحويليَّة[30]:

عِلَّة مراعاة الأصل في دراسات القدماء والمحدثين، وأثرها في تأويل النص القرآنيّ

من قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَأً وَآتَتْ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ سِكِّينًا وَقَالَتِ اخْرُجْ عَلَيْهِنَّ فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ آية ٣١ من سورة يوسف نموذجًا

أصل الشيء: أساسه الذي يقوم عليه[31]، واصطلاحًا: ما يُبنى عليه غيره، وثبت حكمه بنفسه[32]. وعرَّف الدكتور نزار بنيان عِلَّة الأصل أو ما تسمى الردّ إلى الأصل أو مراعاة الأصل، بأنَّها "من العلل التي تدور كثيرًا في موضوعات اللُّغة والنحو والصرف ومعناها رعاية الوضع الأوَّل في تعليل الحكم"[33].

ونجدها في المصنفات النحويَّة، فقد ذكرها سيبويه لتعليل كثير من الموضوعات الصرفيَّة والنحويَّة، يقول: "وأما عثمان ونحوه فلا يجوز فيه أن يكسِّره، لأنك توجب في تحقيره عثيمين؛ فلا تقول عثامين فيما يجب له عثيمان ولكن عثمانون. كما يجب عثيمان؛ لأنَّ أصل هذا أن يكون الغالب عليه باب غضبان، إلا أن تكسِّر العرب شيئاً

منه على مثال فعاعيل، فيجيء التحقير عليه"[34]. وهي عِلَّة لغويَّة، تتم من داخل بنية اللُّغة وفق نظامها، ومفادها عند النحاة، أنَّ لكل باب نحويّ خصائصه، التي يمتاز بها عن غيره[35]، فيذكر ابن السراج أنَّ أصل الإعراب للأسماء وأصل البناء للأفعال والحروف، وأنَّ البناء الذي حصل في الأسماء إنما هو لمشابهة الحروف معللًا ذلك بقوله: "واعلم أنَّ الإعراب عندهم، إنما حقّه أنَّ يكون للأسماء دون الأفعال والحروف، وأنَّ السكون والبناء حقهما أنَّ يكونا لكل فعل أو حرف، وأنَّ البناء الذي وقع في الأسماء عارض فيها لعِلَّة، وأنَّ الإعراب الذي دخل على الأفعال المستقبلة إنما دخل فيها لعِلَّة، فالعِلَّة التي بُنيت لها الأسماء هي وقوعها موقع الحروف ومضارعتها لها"[36].

وقال السيوطيّ: "وعِلَّة (أصل) كـ: (استحوذ) و(يؤكرم) وصرف ما لا ينصرف"[37]. وهذه العِلَّة من العلل التي اعتمدها العلماء في احتجاجاتهم النحويَّة ومنهم ابن جنّي؛ فقد أفردَّ ابن جنّي لعِلَّة الأصل بابًا أطلق عليه "باب في مراتب الأشياء، وتنزيلها تقديرًا وحكمًا لازمًا ووقتًا"[38].

ومن أسباب التنبيه على الأصل المُغير: دفع اللبس، ومراعاة المعنى، وكثرة الاستعمال، وكون الأصل لهجة[39].

احتكم ابن جنّي لهذه العِلَّة في تخريج بعض الشواهد، نحو قوله تعالى: "استحوذ عليهم الشيطان"، فإن مثل هذه تخرجه عن أصولها تنبيهًا على أوائل أحوالها. وقال أيضًا: "ومن ذلك ما يخرج تنبيهًا على أصل بابه، نحو استحوذ، وأغيلت المرأة... غير أن ذلك يخرج ليعلم به أصل استقام استقوم، وأصل مقامة مَقومة، وأصل يُحسن يُؤحسِن"[40].

وعقد ابن جنّي بابًا "في مراعاتهم الأصول تارةً وإهمالهم إياها أخرى":

فمن مراعاة الأصول، قولهم: "صغت الخاتم، وحكت الثوب ونحو ذلك. وذلك أن فعلت هنا عدَّيت، فلولا أن أصل هذا فعَلت –بفتح العين– لما جاز أن تعمل فعلت. ومن ذلك بيت الكتاب:

ليبك يزيد ضارع لخصومة ... ومختبط مما تطيح الطوائح

ألَّا ترى أنَّ أوّل البيت مبني على اطِّراح ذكر الفاعل، وأن آخره قد عود فيه "الحديث عن الفاعل"؛ لأن تقديره فيما بعد: ليبكه مختبط مما تطيح الطوائح. فدلَّ قوله: ليبك، على ما أراده من قوله: ليبكه... ونحو من البيت قول الله تعالى: ﴿**فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ * رِجَالٌ**﴾ أي: يسبح له فيها رجال"[41].

وذلك أنَّه بناه لِمَا لم يسمَّ فاعلُه، فأقام الجارَّ والمجرورَ بعده مقامَ الفاعل، ثمّ فسّر مَن يُسبِّح على تقديرِ سؤالِ سائل: "من يُسبِّحه"؟ فقال: "رجالٌ"، أبي: يُسبِّح له رجالٌ، فرفع "رجالًا" بهذا الفعل المضمر الذي يدلّ عليه "يُسبَّح"، لأنّه لمّا قال: "يسبَّح له"، دلّ أنّ ثمَّ مسبِّحًا[42].

وتوضيح ذلك أنَّه، متى حذف الفاعل، وناب عن نائبه، فلا يجوز أن يذكر في الكلام ما يدل عليه، فلا يُقال: عوقب الكسول من المعلم، أو الكسول معاقب من المعلم، بل يُقال: عوقب الكسول، أو: الكسول معاقب؛ وذلك لأن الفاعل إنما يُحذف لغرض، فذكر ما يدل عليه مناف لذلك. فإن أردت الدلالة على الفاعل أتيت بالفعل معلومًا، فقلت: عاقب المعلم الكسول، أو باسم الفاعل، فقلت: المعلم معاقب الكسول، إلَّا أن تقول: عوقب الكسول المعلم، فيكون المعلم فاعلًا لفعل محذوف تقديره (عاقب)، فكأنَّه لما قيل: عوقب الكسول، سأل سائل من عاقبه؟ فقلت: المعلم، أي عاقبه المعلم.

ويكون ذلك على حد قوله تعالى في قراءة من قرأ (يسبح) مجهولًا، فيكون (رجال) فاعلًا لفعل محذوف. والتقدير: يسبحه رجال[43].

وَاخْتلف فِي الْقيَاس على ذَلِك فَمَنعه الْجُمْهُور وَجوزهُ الْجرْمِي وَابْن جنّي وَابْن مَالك حَيْثُ لم يلتبس الْفَاعِل بالنائب عَنهُ (بقرينة أمن اللبس)، فَلَو قيل يوعظ فِي الْمَسْجِد رجال على معنى يعظ رجال لم يجر لصلاحية إِسْنَاد يوعظ إِلَيْهِم بِخِلَاف يوعظ فِي الْمَسْجِد رجال يزِيد فَإِنَّهُ يجوز.

وجاء في المغني: "إِن التَّمْيِيز بالفاعل بعد حذفه نقض للغرض الَّذِي حذف لأَجله وتراجع عَمَّا بنيت الْجُمْلَة عَلَيْهِ من طي ذكر الْفَاعِل فِيهَا وَلِهَذَا لَا يُوجد فِي كَلَامهم مثل ضُرب أَخُوك رجلًا، وَأما قِرَاءَة من قَرَأَ "يسبح لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَال رجال" بِفَتْح الْبَاء فَالَّذِي سوغ فِيهَا أَن يذكر الْفَاعِل بَعْدَمَا حذف أَنه إِنَّمَا ذكر فِي جملَة أُخْرَى غير الَّتِي حذف فِيهَا"[44].

أما إهمالهم الأصول؛ فمثل لها ابن جنّي بقوله: "ومن ضدَّ ذلك: هذان ضارباك، ألا ترى أنك لو اعتددت بالنون المحذوفة لكنت كأنك قد جمعت بين الزيادتين المعتقبتين في آخر الاسم. وعلى هذا القياس أكثر الكلام: أن يعامل الحاضر فيغلّب حكمه لحضوره على الغائب لمغيبه، وهو شاهد لقوّة إعمال الثاني من الفعلين لقوته وغلبته على إعمال الأول لبعده. ومن ذلك قوله:

وما كل من وافى منًى أنا عارف

فيمن نوّن أو أطلق مع رفع "كلٌ". ووجه ذلك أنه إذا رفع كلّا فلا بُدَّ من تقديره الهاء ليعود على المبتدأ من خبره ضمير، وكل واحد من التنوين في "عارف" ومدة الإطلاق في "عارفو" ينافي اجتماعه مع الهاء المقدَّرة، ألا ترى أنك لو جمعت بينهما فقلت:

عارفنه أو عارفوه لم يجز شيء من ذينك. وإنما هذا لمعاملة الحاضر واطراح حكم الغائب. فاعرفه وقسه فإنه باب واسع"[45].

يقول الأستاذ هادي حمودي في حديثه عن أساليب التعبير عند الخليل، إنَّ الشاعر لزم اللُّغة الحجازيَّة فرفع، كأنه قال: ليس عبدُ الله أنا عارفُ، فأضمر الهاء في عارف، وكان الوجه عارفَهُ حيث لم يُعمل (عارفُ) في (كلّ)، وكان هذا أحسن من التقديم والتأخير؛ لأنّهم قد يدَعَون هذه الهاء في كلامهم وفي الشعر كثيرًا، وذلك ليس شيء من كلامهم ولا يكاد يكون في شعر[46].

أثر عِلَّة مراعاة الأصل في تأويل النص القرآنيّ:

لقد اعتمد المفسرون عِلَّة مراعاة الأصل في تأويل النصّ القرآنيّ، ومنهم الزمخشريّ في الكشاف، وذلك نحو ما ذكره في قوله تعالى: ﴿**فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَأً وَآتَتْ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ سِكِّينًا وَقَالَتِ اخْرُجْ عَلَيْهِنَّ فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ**﴾ [يوسف ٣١].

إذ يقول في معرض حديثه عن حاشا إنَّ "معنى «حاش الله» براءة الله وتنزيه الله، وهي قراءة ابن مسعود، على إضافة حاشا إلى الله إضافة البراءة... فإن قلت: فلم جاز في حاشا لله أن لا ينوّن بعد إجرائه مجرى: براءة لله؟ قلت: مراعاة لأصله الذي هو الحرفيَّة. ألا ترى إلى قولهم: جلست من عن يمينه، كيف تركوا «عن» غير معرب على أصله؟ ... والمعنى: تنزيه الله تعالى من صفات العجز، والتعجب من قدرته على خلق جميل مثله"[47].

فعلل الزمخشريّ عدم تنوين (حاشا) بمراعاة أصلها وهو كونها حرفًا، فهي عنده حرف من حروف الجر، وضعت موضع التنزيه والبراءة، فمعنى (حاشا الله) براءة الله وتنزيه الله.

وهي عند المبرد وابن جنّي والكوفيّين فعل، لتصرفهم فيها بالحذف، ولإدخالهم إياها على الحرف وهذان الدليلان ينافيان الحرفيَّة، والمعنى عندهم: جانب يوسف المعصية لأجل الله، وذكر الرضيّ في شرح الكافية جواز أن تكون (حاشى) مصدرًا مضافًا، بدليل قراءة أبي السعال الشاذة، (حاشًا لله) منونًا، واسم فعل مستعملًا استعمال المصادر، نحو: حاشا لزيدٍ[48].

في حين ذهب الشافعيّ في حاشيَّة الصبَّان إلى أنَّ الصحيح فيها أنَّها اسم مرادف للتنزيه منصوب انتصاب المصدر الواقع بدلًا من اللفظ بالفعل، مستدلًا بقراءة ابن مسعود حاش الله بالإضافة، كمعاذ الله، وسبحان الله، وقراءة أبي السمال حاشًا لله، على ذلك[49].

وذكر ابن هشام لحاشا ثلاثة أوجه: الأول، أن تكون فعلًا متعديًا متصرفًا، نحو: حاشيته، بمعنى استثنيته. والثاني، أن تكون تنزيهية، وهو الوجه الذي ذكره المطرزيّ واكتفى به، إذ قال: "وحاشا؛ للتنزيه، نحو: أساء القوم حاشا زيد". والثالث، أن تكون للاستثناء، ولكن اختلف في اسميتها وحرفيتها، أما سيبويه وأكثر البصريّين؛ فذهبوا إلى أنَّها حرف دائمًا بمنزلة إلا لكنها تجر المستثنى، وأما الجرميّ والمازنيّ والمبرد والزجاج والأخفش وأبو زيد والفراء؛ فذهبوا إلى أنّها تستعمل كثيرًا حرفًا، وقليلًا فعلًا متعديًا جامدًا لتضمنه معنى إلَّا[50].

وفي التحرير يقول الطاهر: إنَّ "حاشَ لِلَّهِ تَرْكِيبٌ عَرَبِيٌّ جَرَى مَجْرَى الْمَثَلِ يُرَادُ مِنْهُ إِبْطَالُ شَيْءٍ عَنْ شَيْءٍ وَبَرَاءَتُهُ مِنْهُ. وَأَصْلُ (حَاشَا) فِعْلٌ يَدُلُّ عَلَى الْمُبَاعَدَةِ عَنْ شَيْءٍ، ثُمَّ يُعَامَلُ مُعَامَلَةَ الْحَرْفِ فَيُجَرُّ بِهِ فِي الِاسْتِثْنَاءِ فَيُقْتَصِرُ عَلَيْهِ تَارَةً. وَقَدْ يُوصَلُ بِهِ اسْمُ الْجَلَالَةِ فَيَصِيرُ كَالْيَمِينِ عَلَى النَّفْيِ يُقَالُ: حَاشَا اللَّهَ، أَيْ أُحَاشِيَهُ عَنْ أَنْ يَكْذِبَ، كَمَا

يُقَالُ: لَا أُقْسِمُ. وَقَدْ تُزَادُ فِيهِ لَامُ الْجَرِّ فَيُقَالُ: حَاشَا لِلَّهِ وَحَاشَ لِلَّهِ، بِحَذْفِ الْأَلِفِ، أَيْ حَاشَا لِأَجْلِهِ، أَيْ لِخَوْفِهِ أَنْ أَكْذِبَ"[51].

ومن ذهب إلى القول بحرفيتها_ومنهم الزمخشريّ_ يستدل على ذلك بما يأتي[52]:

١- لا يجوز دخول (ما) المصدريَّة عليها كما تدخل على (خلا، وعدا) فلا يُقال: ما حاشا.

٢- إنَّها لو كانت اسمًا لوليت العامل في قولك: ما قام حاشا زيد، وما قام غير زيد، ولو كانت فعلًا لما جاز أن تجر لأنّ الفعل لا ينخفض بنفسه، فلما لم تكن اسمًا ولا فعلًا، فهي حرف.

٣- إنَّها تجر الاسم، يقول الطماح:

حاشا أبي ثوبان إنَّ به ضنا على الملحاة والشتم.

وقد ذكر ابن مالك هذا البيت على حرفيتها، وهو المذهب الأكثر في الاستعمال والمجمع عليه.

٤- إنَّهم يقولون: حاشاي، دون نون الوقاية ولو كانت حرفًا لم يجز ذلك.

ويرى تمَّام حسَّان من المحدثين أنَّ حاشا فعلًا وليس من أدوات الاستثناء، إذ يقول: "عدوا عدا وحاشا، وجعلوا انتصاب الاسم بعدها على المفعوليَّة، وفاعلهما ضميرًا مستترًا. وفي ذلك ما يدعونا إلى القول بوجوب الاكتفاء بهذا الإعراب لهما، دون القول بأنهما أدوات استثناء. لأن الكلمة لا تكون فعلًا هو أساس الجملة _مهما كانت هذه الجملة فرعيَّة_ ثم تكون في الوقت نفسه أداة، مع ما في الأداة من ارتباط بوظيفة الحرف. وإنَّ جر ما بعد هذين الفعلين لقليل، حتى إنَّه لا يمكن أن يقوم عقبة، دون اعتبار هذا الفهم، الذي نقرره عن النحاة؛ أي كونهما فعلين، أساسًا لإعرابهما، والخروج

بهما عن باب المستثنى، مع اعتبار جملتهما لا محل لها من الإعراب، كالجملة التذييلية، التي تأتي في نهاية الكلام"[53].

المبحث الثاني

عِلَّة العِوض عند القدماء والمحدثين، وأثرها في تأويل النص القرآني:

العِوض في اللُّغة، البدل، يُقال، عاضه وعاوضه، والاسم المعاوضة، وعِوضته أعطيته بدل ما ذهب منه، واعتاض أخذ العِوض، واستعاضه سأله العِوض[54]، فهو يعني جعل الشيء خلفًا عن غيره، أو أخذ الشيء والتعويض عنه بشيء آخر.

أما في **الاصطلاح**؛ فلم يذكر القدماء مفهومًا لمصطلح العِوض أو التعويض يمكن الاعتماد عليه لتمييز بينه وبين المصطلحات القريبة منه في الدلالة اللُّغويَّة، بل إن وروده كان بمثابة لفظة شارحة، تصف مسألة من مسائل النحو أو الصرف أو اللُّغة، وتوضح ما جرى عليها[55]. وأوَّل من أشار إليها سيبويه في قوله: "والعِوض قولهم: زنادقة وزناديق، وفرازنة وفرازين، حذفوا الياء وعِوضوها الهاءَ"[56].

والمحدثون_ ومنهم عباس حسن، ومحمد ربيع الغامديّ_ عرّفوه بأنَّه حذف حرف والاستغناء عنه بحرف آخر، ويعدُّه علماء الصرف لونًا من ألوان التغيير الذي يحصل لكثير من الألفاظ، يتم حذف بعض حروفها، ثم التعويض عن هذا المحذوف بحرف آخر يكون بدلًا منه[57].

ولا بدّ من الإشارة إلى أنَّه ليس للعرب ضوابط أو قواعد في التعويض، ولمعرفة العِوض والمعِوض عنه مقصور على المراجع اللُّغويَّة المشتملة على الألفاظ التي وقع فيها التعويض السماعيّ الوارد عن العرب[58]. وتلجأ العرب إلى التعويض لتحقيق أغراض متنوعة، منها[59]:

١_ **إكمال ما نقص من الكلمة،** فيؤتى بالعِوض سدًا لما حذف منها، وتكثيرًا لحروفها كما في (إقامة، عِدة) فالتاء في الأولى عِوض عن المحذوف في (إقوام)، وفي الثانية عِوض من الفاء المحذوفة من (وعد)، يقول الزمخشريّ: "ومعنى العِوض أن يقع في الكلمة انتقاص فيتدارك بزيادة شيء ليس في أخواتها"[60].

٢- **التخفيف في كلماتهم،** بحذف حرف ثقيل في ذاته أو موقعه، فسنة أخف من سنو أو سنه، ويتبع التخفيف استحسان الكلمات، فالكلمات الثلاثيَّة أحبُّ إلى الفطرة من غيرها؛ لذلك نجد أكثر الكلمات المتداولة بينهم ثلاثيَّة، فإذا حذف من الثلاثيَّة حرف فإنَّ المزاج العربيّ العام يقضي بتعويضه، يقول ابن خالويه: "العرب قد تحذف طلبًا للخفة، وتعِوض طلبًا للتمام، وكلّ من ألفاظها مستعمل في كلامها"[61].

وعِلَّة التعويض أو العِوض، تعبيران استعملهما ابن جنّي، وقد بين المعنى اللُّغويّ لكلمة العِوض بقوله: "وينبغي أن تعلم أنَّ العِوض من لفظ "عِوض" –وهو الدهر– ومعناه؛ قال الأعشى:

رضيعي لبان ثدي أم تقاسما ... بأسحم داج عِوض لا نتفرق

والتقاؤهما أنَّ الدهر إنَّما هو مرور الليل والنهار وتصرم أجزائهما فكلّما مضى جزء منه، خلفه جزء آخر يكون عِوضًا منه"[62]، أي إنَّ العِوض هو البدل والخلف[63]، وحتى لا يلتبس مصطلح العِوض بمصطلح "البدل" عقد ابن جنّي بابًا في "فرقٍ بين البدل والعِوض"، فكلّ عِوض بدل وليس كلّ بدل عِوضا[64]. فهو يرى أنَّ العِوض أعمُّ تصرفًا من البدل، لأنَّ الحرف المبدل لا بد أن يكون في موضع الحرف المبدل منه، ولا يشترط ذلك في العِوض، فقد يكون الحرف المعِوض في موضع المعِوض منه، وقد يكون في موضع آخر، وإلى مثل ذلك ذهب كثير من النحويّين، يقول الزمخشريّ:

"والفرق بين العِوض والبدل أنَّ البدل يقع حيث يقع المبدل منه، والعِوض لا يراعى فيه ذلك ألَا ترى أنَّ العِوض في (اللَّهم) في آخر الاسم، والمعِوض منه في أوَّله"[65].

وقد استعمل ابن جنّي هذه العِلَّة واحتكم إليها في تعليله بعض الظواهر اللُّغويَّة في مختلف مستويَّات اللُّغة، فقد استعملها في باب "زيادة الحرف عِوضًا من حرف آخر محذوف"[66]، وقد جعل التعويض على نوعين أو قسمين:

الأول: هو ما زيد من الحروف عِوضا من حرف أصليّ محذوف، وهذا الأخير قد يكون فاءً، أو عينًا، أو لامًا للكلمة، ومن أمثلته عند ابن جنّي تعليله فيما أورده مما حذفتْ فاؤه، يقول: "أما ما حذفت فاؤه وجيء بزائد عِوضا منه فباب فعله في المصادر، نحو: عِدة وزِنة وشِية وجِهة. والأصل وعدة ووزنة ووشية ووجهة، فحذفت الفاء لما ذكر في تصريف ذلك، وجعلت التاء بدلًا من الفاء. ويدل على أنَّ أصله ذلك قول الله سبحانه: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا﴾[67]..."[68]، ويوضح السيوطيّ ذلك بأنَّ الكسرة استثقلت على الواو فنقلت إلى عين الكلمة بعدها، ثم حُذفت الواو الساكنة، وعِوض عنها بتاء في الآخر، ولم يكن التعويض في موضع الفاء المحذوفة _وهي الواو_؛ لأن تاء التأنيث لا تقع أولًا[69].

نلحظ أنَّ ابن جنّي يجعل (زنة، وعدة، وجهة وشية) مصادرًا، لذلك خذف الواو منها، يقول سيبويه: "ولوْ بنيْت فِعِلَّة مِن الوعْدِ لقُلت وِعْدةً، ولوْ بنيْت مصْدرًا لقُلت عِدةً"[70]. وذهب قوْمٌ إلى أنّهُ مصْدرٌ، وهُو الّذِي يظهرُ منْ كلام سيبويْهِ. قال، بعدما ذكر حذف الواوِ من المصادر، "فإذا لم تكن الهاء فلا حذف، لأنه ليس عِوض. وقد أتموا فقالوا: وجهةٌ، في جهة"[71]، فعلى هذا يكُونُ إثباتُ الواوِ شاذًّا، منبّهةً على الأصلِ المترُوكِ فِي المصادِرِ.

في حين ذهب المازِني والمُبرِّدُ، والفارِسِيُّ إلى القول إنّ وِجْهةً اسْمٌ لِلمكانِ المُتوجّهِ إلَيْهِ، فعلى هذا يكُونُ إثْباتُ الواوِ أصْلًا، إذْ هُو اسْمٌ غيْرُ مصْدرٍ[72].

أما أبو حيان، فيثبت الواو رغم أنه يعدّها مصدرًا ويسوغ ذلك بقوله: "والّذِي سوّغ عِنْدِي إقْرار الواوِ، وإنْ كان مصْدرًا، أنّهُ مصْدرٌ ليْس بِجارٍ على فِعْلِهِ، إذْ لا يُحْفظُ وجه يجِهُ، فيكُونُ المصْدرُ جِهةً. قالُوا: وعد يعِدُ عِدّةً، إذِ المُوجِبُ لِحذْفِ الواوِ مِنْ عِدّةٍ هُو الحمْلُ على المُضارِعِ، لِأنّ حذْفها فِي المُضارِعِ لِعِلَّة مفْقُودةٍ فِي المصْدرِ. ولمّا فُقِد يجِهُ، ولمْ يُسْمعْ، لمْ يُحْذفْ مِنْ وِجْهةٍ، وإنْ كان مصْدرًا، لِأنّهُ ليْس مصْدرًا لِيجِه، وإنّما هُو مصْدرٌ على حذْفِ الزّوائِدِ، لِأنّ الفِعْل مِنْهُ: توجّه واتّجه. فالمصْدرُ الجارِي هُو التّوجُّهُ والِاتِّجاهُ، وإطْلاقُهُ على المكانِ المُتوجّهِ إلَيْهِ هُو مِنْ بابِ إطْلاقِ المصْدرِ على اسْمِ المفْعُولِ"[73].

والثاني: هو ما زيد من الحروف عِوضًا من حرف زائد، وقد وصف هذا النوع من العِوض بأنَّه (كثير)، وممَّا أورده لهذا النوع من العِوض قوله: "منه التاء في فرازنة وزنادقة وجحاجحة. لحقت عِوضا من ياء المد في زناديق وفرازين وجحاجيح"[74]، فابن جنّي هنا يعدُّ التاء عِوضًا من الياء في الجمع المطلق، وإلى ذلك ذهب ابن عصفور[75]، وابن مالك[76]، في حين ذكر الرضيّ أنَّ: "التاء في زَنَادقة وفرازنة يجوز أن تكون بدلًا من الياء، إذ يُقال: زناديق، وفرازين، وزنادقة، وفرازنة، وأن تكون دليل العجمة"[77].

والنوعان السابقان من عِلَّة العِوض إنما كانتا في الحروف الممزوجة بصيغها، أي المتصلة مع بقية حروف الكلمة (عِلَّة صرفيَّة)، وذكر ابن جنّي أنَّ العِوض يقع أيضًا في الحروف المنفصلة عن الكلم (عِلَّة نحويَّة)، ومثل له بقول الراجز –على مذهب الخليل[78]:

إن الكريم وأبيك يعتمل إن لم يجد يومًا على من يتَّكل

أي: من يتكل عليه. فحذف "عليه" وزاد "على" متقدّمة، ألا ترى أنه يعتمل إن لم يجد من يتكل عليه.

ولا بد من الإشارة أنَّ هذه العِلَّة رفضها الدكتور محمد الحلوانيّ، إذ قال: "ولا شك أنَّ هذه العِلَّة بعيدة عن الواقع التركيبي للغة، ولا تخلو من تكلف وتعسف، ومثل هذه العِلَّة جعل الباحثين المعاصرين يثورون على مسألة التعليل أصلًا، ويجدون فيها مغايرة للمناهج الُّغويَّة التي ينبغي أن تقوم على مجرد الوصف"[79].

أثرها في تأويل النصّ القرآنيّ:

لقد اعتمد المفسرون هذه العِلَّة في تأويل النصّ القرآنيّ، ومنهم الزمخشريّ في الكشاف، وذلك نحو ما ذكره في تفسير قوله تعالى: ﴿**إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَاأَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ**﴾ **[آية: ٤] من سورة يوسف نموذجًا**

فقد خاطب يُوسف أَباهُ بقولهِ: ﴿يَاأَبَتِ)، فلحقتِ (التاء) لفظة (أب)، ويفسر الزمخشريّ ذلك بقوله: "تاء تأنيث وقعت عِوضا من ياء الإضافة، والدليل على أنَّها تاءً تأنيث قلبها هاء في الوقف"، ووافق أبو حيان الزمخشريّ، يقول: "وَهَذِهِ التَّاءُ عِوض مِنْ يَاءِ الْإِضَافَةِ فَلَا يَجْتَمِعَانِ، وَتَجَامَعَ الْأَلِفُ الَّتِي هِيَ بَدَلٌ مِنَ التَّاءِ قَالَ: يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا"[80].

وهذا ما ذهب إليه النحويون ومنهم المبرد، والرضيّ، والسيوطيّ؛ إذ يرون أنَّ تاءُ التأنيث تلحق لفظة (أب) في النِّداء خاصَّة، عِوضا من (ياء الإضافة) أي: مِن (ياءِ المتكلّم) في (يَا أَبي)، للدَّلالة على التعظيم والتَّفخيم[81].

وهي من العلل التي ذكرها الدينوريّ الجليس، وشرحها التاج بن مكتوم بقوله: "وعِلَّة تعويض مثل تعويضهم الميم في (اللهمَّ) من حرف النداء"[82]. وتطالعنا هذه العِلَّة في

مواضع كثيرة من كتب النحَّاة، فتأتي عند سيبويه لتفسير لحاق بعض الحروف للتراكيب أو العبارات التي يفترض أنَّها قد حُذف منها بعض أجزائها فعِوض عنها بهذه العِلَّة التي: "تقوم على افتراض أصل مقدر حذف وعِوض عنه"[83]، ومن أمثلتها عنده، تعليله إلحاق النون بالمثنى، نحو: رجلان، ورجلين، إذ يقول: "وتكون الزيادة الثانية نونًا كأنها عِوض لما منع من الحركة والتنوين، وهي النون وحركتها الكسر، وذلك قولك: هما الرجلانِ، ورأيت الرجلَينِ، ومررت بالرجلَيْنِ"[84]. وذكر ابن فارس أن التعويض من سنن العربيَّة، وهو إقامة الكلمة مقام الكلمة[85].

في حين يرى الطاهر بن عاشور، أنّ عدّ التاء المعِوض بها عن ياء المتكلم للتأنيث بحسبان كونها هاءً عن الوقف عِلَّة غير وجيهة، فهو يرى: "أَنَّ أَصْلَهَا هَاءُ السَّكْتِ جَلَبُوهَا لِلْوَقْفِ عَلَى آخِرِ الْأَبِ لِأَنَّهُ نُقِصَ مِنْ لَامِ الْكَلِمَةِ، ثُمَّ لَمَّا شَابَهَتْ هَاءَ التَّأْنِيثِ بِكَثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ عُومِلَتْ مُعَامَلَةَ آخِرِ الْكَلِمَةِ إِذَا أَضَافُوا الْمُنَادَى فَقَالُوا: يَا أَبَتِي، ثُمَّ اسْتَغْنَوْا عَنْ يَاءِ الْإِضَافَةِ"[86].

وللدكتورة سرّاء الأوسيّ في هذا السياق رأيًا بلاغيًّا، فهي ترى "أنَّ التاء تلحق تعبيرًا عن لطف مكانة الأب في نفس الابن، إذ نجد في (يا أبتِ) من التحفي والرفق واللطف به، فضلًا عن رشاقة اللفظ واتساق النظم، ما لا نجده في (يا أبي)"[87].

في خاتمةِ هذا البحث، وبعد هذه الرّحلة مع ابن جنّي وتتبّع صورة أصول التفكير النحويّ لديه أُسجّلُ أَهمَّ النتائج التي توصلتُ إليها:

١- بيّن البحث الصورة التي رسمها ابن جنّي لأصول التفكير النحويّ في كتابه الخصائص؛ فقد توسّع في العلل فضلاً عن كونه معطاءً للدراسات اللغوية.

٢- عناية ابن جنّي بتوسّع القياس؛ لأنّ هذا التوسّع والتصرّف في القياس يجعل النظام اللغوي نظاماً ذا تواصل مع متطلّبات كلّ عصر.

٣- أوضح البحث أنّ العلة النحويّة عند ابن جنّي أعطت خصوصيّة لاستعمال المتكلّم، فهي وظّفت كيفيّة استعمال المتكلّم للغة، فالاستعمال يعدّ الأساس في وضع القواعد النحويّة.

٤- بيّن البحث إشارة ابن جنّي إلى فائدة السماع في تنمية ملكة الفرد اللغويّة التي يكتسبها من أفراد مجتمعه؛ ذلك حين تحدّث عن اتّصال العرب ببعضهم وأثره في انتقال لغاتهم إلى بعضهم فقال: ((فإنّهم بتجاورهم وتلاقيهم وتزاورهم يَجرون مَجرى الجماعة في دار واحدة، فبعضهم يلاحظ صاحبه ويراعى أمر لغته))[٨٨].

٥- أوضح البحث أنّ الجديد في درس العلّة عند ابن جنّي هو ربطه العلّة بمباحث كليّة في أصول العربية. وتأثّر مرجعيّته المعرفيّة والدينية تأثرًا جليّاً في أصول التفكير النحوي.

٦- تَبَيَّن للباحثة أَنَّ اتّكاء علماء العربيَّة في مؤلَّفاتهم على مؤلَّفات ابنِ جنّي كانَ كبيرًا ، وأَنَّ ما صرَّح به العلماء في النَّقل عنه يفوق عدد ما لم يُصَرِّحوا بهِ.

٧- لم يكن علماء العربيّة مجرد ناقلين لآراء ابن جنّي وتوجيهاته، بل كانت لهم مواقفُهم منها، فتارة يُرَجِّحُونها، وتارة يؤيّدونها، وأُخرى يَردّونها، وربّما سَكَتوا عن ذلكَ كلّهِ، كأَنَّهم ارتضوا الرأيَ وقبلوه، لكنّ ما وافقوا ابن جنّي فيه يفوق بكثير ما ردُّوهُ عليه.

٨- تبيَّن للباحثة انتفاعُ علماءِ العربيَّة في مؤلَّفاتهم بما ساقهُ ابن جنّي من الشواهد النحويَّة من القرآن الكريم، وكلام العرب الفصحاء، لتقعيد قاعدة، أَو تأصيلها، أو توضيح مسألة.

الهوامش:

1 النحو العربي العِلَّة النحوية_ نشأتها وتطورها، د. مازن المبارك، ٥١.

٢ . ينظر: الصحاح، للجوهري: ١/ ٤٩٣.

3 يُنظر: لسان العرب، مادة علل، ١١/ ٤٧١.

4 يُنظر: القاموس المحيط، مادة علل، ١/ ١٠٣٥.

٥ . ينظر: نظرية التعليل النحوي: ٣٠.

٦ . ينظر: المصدر نفسه: ٣٠.

٧ . الإيضاح في علل النحو: ٦٥.

8 نظرية التعليل النحوي، الدكتور حسن خميس الملخ، ٢٩..

٩ . الخصائص: ١/ ٢٣٧-٢٣٨.

١٠ . المصدر نفسه: ١/ ٢٣٨.

١١ . ينظر: المصدر نفسه: ١/ ١٨٤ -١٨٦.

١٢ . الخصائص: ١/٧٨.

١٣ . الخصائص: ١/١٦٢.

١٤ . المصدر نفسه: ١/٢٠٨.

١٥ . المصدر نفسه: ١/ ١٦٣.

١٦ . المصدر نفسه: ١/٢.

١٧ . ينظر: نظرية التعليل النحوي: ٦٨-٦٩.

١٨ . ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٨٨، ١٦٤.

١٩ . المصدر نفسه: ١/ ١٦٦.

٢٠ . ينظر: المصدر نفسه: ١/١٦٤.

٢١ . الخصائص: ١/ ١٤٦.

٢٢ . المصدر نفسه: ١/١٥١.

٢٣ . ينظر: نظرية التعليل النحوي: ٦٧.

٢٤ . ينظر: الخصائص: ١/ ٤٩، ١/٤٩، ٧٨، ١/١٣٣، ٦٢، ١/١٨٧، ٢/٤١١، ١/٦٩، ١/٨٢-٨٣.

٢٥ . المصدر نفسه: ١/١٦٦.

٢٦ . ينظر: المصدر نفسه: ١/١٦٧.

27 ينظر: التعليل اللُّغوي في كتاب سيبويه، ١٨٨، و٢٠٢، و٢١٣، و٢١٥، و٢٢٢.
28 الاقتراح، ٨٩.
29 ننظر: التعويض الصرفيّ وعلاقته ببعض المصطلحات، ١٥.
30 ينظر: التعليل اللّغوي في كتاب سيبويه، ٢٠٢.
31 ينظر: المعجم الوسيط، ١/ ٢٠.
32 التعريفات، الجرجاني، ٤٥.
33 الأحكام التقويمية في النحو العربيّ، ٤٩ و العلل النحوية في شروح الألفية المطبوعة إلى نهاية القرن الثامن عشر، ٢٧٥.
34 الكتاب، ٣/ ٤٠٦.
35 ينظر: مظاهر التعليل النحويّ عند المبرد، د. أحمد إسماعيل عبد الكريم، ١٣٩.
36 الأصول، لابن السراج، ١/ ٥٠، وينظر: مظاهر التعليل النحوي عند المبرد، ١٣٩.
37 الاقتراح للسيوطي، ١٠٩.
38 لخصائص، ١/ ٢٥٦.
39 ينظر: الرد إلى الأصل في النحو والصرف، الكتور علي العنبكي، ٦٥.
40 الخصائص، ٢/ ٤٩٣.
41 الخصائص، ٢/ ٣٥٥.
42 ينظر: شرح المفصل لابن يعيش، ١/ ٢١٤.
43 ينظر: جامع الدروس العربيَّة مصطفى الغلاييني، ٢/ ٢٥٢.
44 مغني اللبيب، ١/ ٦٨٠.
45 الخصائص، ٢/ ٣٥٦.
46 ينظر: أساليب التعبير عند الخليل بن أحمد، هادي حسن حمودي، ١١٠.
47 الكشاف، ٢/ ٤٦٥.
48 شرح كافية ابن الحاجب، ١/ ٢٧٥.
49 ينظر: حاشية الصبان على شرح الإشموني لابن مالك، ٢/ ٢٤٦.
50 ينظر: مغني اللبيب، ١/ ٢٤٢_ ٢٤٣.
51 التحرير والتنوير: ١٢/ ٢٦٣.
52 ينظر: آراء النحاة في حاشا، د. عبد الهادي عبد الكريم برهوم، ١٢٧.
53 مقالات في اللُّغة والأدب، ١/ ١٢٧_ ١٢٨.

54 ينظر: لسان العرب، مادة عوض، ٧/ ١٩٢.
55 ينظر: التعويض الصرفيّ وعلاقته ببعض المصطلحات_ دراسة تطبيقية للتعويض بالحروف، عطية محمد عطية، ١٦.
56 الكتاب ١/ ٢٥
57النحو الوافي عباس حسن، ٤/ ٧٥٨، محاضرات في علم الصرف، محمد ربيع الغامدي، ١٩٣.
58عباس حسن، النحو الوافي، ٤/ ٧٥٩.
59 ينظر: التعويض الصرفيّ وعلاقته ببعض المصطلحات، ٢١.
60السيوطي: الأشباه والنظائر، ١٥٧.
61الحجة في القراءات السبع، ١٢١.
62 الخصائص، ١/ ٢٦٦
63 الكتاب، ١/ ١٧.
64الخصائص، ١/ ٢٦٦
65المحاجاة بالمسائل النحوية، تحقيق: بهيجة باقر الحسني، بغداد ١١٦.
66 الخصائص، ٢/ ٢٨٧.
67 سورة البقرة، ١٤٨.
68 الخصائص، ٢/ ٢٨٧.
69همع الهوامع، السيوطي، ٢/ ٢٨٥.
70 الكتاب، ٤/ ٣٣٧.
71 المصدر نفسه، والصحيفة نفسها.
72 ينظر: المقتضب، لأبي عباس المبرد، ١/ ٨٩. وينظر: المنصف لابن جنِّي، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، ١/ ٢٠٠.
73البحر المحيط، ٢/ ٨.
74 الخصائص، ٢/ ٣٠٤.
75 ابن عصفور الممتع في التصريف الملوكي ١/ ١٤٠
76 ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ٤/ ٥٤.
77 شرح شافية ابن الحاجب، الرضي، ٢/ ١٨٨
78 الخصائص، ٢/ ٣٠٧.

79 أصول النحو العربي، محمد خير الحلواني، ١١٦.
80 الكشاف، ٢/ ٤٤٢.
81 ينظر: المقتضب، ٤/ ٢٦٢، وشرح الكافيَّة، ١/ ١٤٨، والأشباه والنظائر في النحو، ١/ ٣٣٦.
82 المقتضب، ٤/ ٢٧٦.
83 التعليل اللُّغويّ في كتاب سيبويه، ٢٧٠.
84 الكتاب، ١/ ١٨.
85 الصاحبي في فقه اللغة، ابن فارس، ١٧٩.
86 التحرير والتنوير، ١٢/ ٢٠٦.
87 علل التعبير القرآني في سورة يوسف_ دراسة لُغويَّة بلاغيَّة، د. سرّاء قيس، ٢٨١.
٨٨ . الخصائص: ٢/ ١٦.

مصادر البحث

- **القرآن الكريم** .
- ابن جنّي النحوي، الدكتور فاضل صالح السامرائي، مطابع دار النذير، بغداد: ١٩٦٩.
- إرشاد الفحول في قواعد الأصول، لمحمد علي مالستاني، طهران – إيران، ١٩٧٣م.
- أسباب اختلاف الفقهاء، الدكتور مصطفى إبراهيم الزلمي، الدار العربية للطباعة، ١٩٧٦م.
- أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري ت٥٧٧هـ، تح: محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي، دمشق، ١٩٧٧م.
- أصول السرخسي، لمحمد بن أحمد ت٩٠٠هـ، دار الكتاب العربي ١٩٥٢م.
- أصول الفقه، محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي – بيروت، ١٩٥٧م.
- أصول النحو العربي، الدكتور محمد خيري الحلواني، مصر، ١٩٧٩م.
- الإغراب في جدل الإعراب، لأبي البركات الانباري ت٥٧٧هـ، تح: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، ١٣٧٧هـ–١٩٥٧م.
- الاقتراح في علم أصول النحو، لجلال الدين السيوطي ت٩١١هـ، تح: محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٩٩٨م.

- الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي ت٣٣٧هـ، ت: مازن المبارك، مطبعة المدني– مصر، ١٩٥٩م.
- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الزبيدي١٢٠٥هـ، تح: عبد الستار أحمد وآخرين، مطبعة الكويت ١٩٨٨م.
- التعريفات، شريف علي بن محمد الجرجانيّ ت٨١٦هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت – ٢٠٠٣م.
- تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهريّ ت٣٧٠هـ، تح: عبد الكريم العزباوي، محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مطابع سجل العرب د.ت.
- الحدود في النحو، للرماني، تح: الدكتور مصطفى جواد، ويوسف يعقوب مسكوني، مطبوع في ضمن ثلاث رسائل في النحو واللغة، دار الجمهورية، بغداد: ١٩٦٩م.
- خِزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، عبد القادر البغداديّ ت١٠٩٣هـ، ط١، دار صادر بيروت د.ت.
- الخصائص، عثمان بن جنّي ت٣٩٢هـ، ت: محمد علي النجار، الهيأة المصرية للكتاب، ط٤، ١٩٩٩م.
- الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جنّي، حسام سعيد النعيمي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٠ م.
- سنن ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزوينيّت ٢٧٣هـ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربيّة – فيصل عيسى البابي الحلبي، د.ط.
- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، الدكتور خديجة الحديثي، الكويت ١٩٧٤م.
- شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم ت٦٨٦هـ، بيروت – لبنان، ١٣٢١هـ .
- تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل حماد الجوهري ٣٩٨هـ، دار العلم للملايّين– بيروت، ط٤، ١٩٨٧م.
- في أصول النحو، للأستاذ سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق ط٢، ١٩٥٧م.
- في النحو العربي نقد وتوجيه، الدكتور مهدي المخزوميّ، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٦٤م.

- الكتاب، لسيبويه عمرو بن عثمان بن قنبرت١٨٠هـ، ت: عبد السلام هارون الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٩٧م.
- كتاب الحدود في الأصول، سليمان الأندلسي٤٧٤هـ، ت: نزيه حمّاد، مؤسّسة الزعبي للطباعة والنشر – بيروت، ١٩٧٣م.
- لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن منظور ٧١١هـ، دار صادر – بيروت، د .ت .
- لمع الأدلّة في أصول النحو، لأبي البركات الأنباري، تح: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٩٥٧م.
- المستصفى من علم الأصول لأبي حامد الغزالي ت٥٠٥هـ، المطبعة الأميرية – مصر، ١٣٢٢هـ.
- النحو العربي، الدكتور مازن المبارك، دار الحضارة – لبنان، ١٩٦٥م.
- نظرية التعليل النحوي، الدكتور حسن خميس الملخ، دار الشروق – عمّان، ٢٠٠٠م.
- الوجيز في أصول الفقه، عبد الكريم زيدان د. م، د .ت، ١٩٧٦م.

***- الرسائل الجامعية:**

- الترجيح النحوي في البحر المحيط، لأبي حيّان الأندلسي، محسن حسين علي، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الآداب، ٢٠٠١م.

Sources and References:

The Holy Qur'an -
-Ibn Jinni the Grammarian, Dr. Fadhel Saleh al-Samarra'i, Dar al-Nadheer Press, Baghdad: 1969.
-Irshad al-Fuhool fi Qawa'id al-Usul, by Muhammad Ali Malestani, Tehran, Iran, 1973.
-Reasons for the Differences of Jurists, by Dr. Mustafa Ibrahim al-Zalmi, Arab Printing House, 1976.
-Secrets of Arabic, by Abu al-Barakat al-Anbari (d. 577 AH), ed. Muhammad Bahjat al-Baytar, al-Tarqi Press, Damascus, 1977.
-Usul al-Sarakhsi, by Muhammad ibn Ahmad, Dar al-Kitab al-Arabi, 1952
-Usul al-Fiqh, by Muhammad Abu Zahra, Dar al-Fikr al-Arabi, Beirut, 1957
Usul al-Nahw al-Arabic, by Dr. Muhammad Khairy al-Halwani, Egypt, 1979 -
-Al-Ighrab fi Jadl al-I'rab, by Abu al-Barakat al-Anbari (d. 577 AH), ed. Sa'id al-Afghani, Syrian University Press, Damascus, 1377 AH/1957 CE.
-Al-Iqtirah fi 'Ilm Usul al-Nahw, by Jalal al-Din al-Suyuti (d. 911 AH), ed. Muhammad Hasan al-Shafi'i, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, 1998 CE
-Al-Idah fi 'Ilal al-Nahw, by Abu al-Qasim al-Zajjaji (d. 337 AH), ed. Mazen al-Mubarak, al-Madani Press, Egypt, 1959 CE.
-Taj al-'Arus min Jawahir al-Qamus, by Muhammad Murtada al-Zabidi (1205 AH).
-Abd al-Sattar Ahmad and others, Kuwait Press, 1988 CE
-Al-Ta'rifat, by Sharif Ali ibn Muhammad al-Jurjani (d. 816 AH), Dar Ihya' al-Turath al-Arabi (Revival of Arab Heritage), Beirut, 2003 CE.
- Tahdhib al-Lugha, by Abu Mansur Muhammad ibn Ahmad al-Azhari (d. 370 AH)
-Abdul Karim al-Azbawi and Muhammad Ali al-Najjar, Egyptian House for Authorship and Translation, Sijil al-Arab Press, n.d.
-al-Hudud fi al-Nahw, by al-Rummani, ed. Dr. Mustafa Jawad and Yusuf Ya'qub
-Masquni, printed as part of Three Treatises on Grammar and Language, Dar alJumhuriya, Baghdad: 1969.
-Khizanat al-Adab wa-Lubb l-Lubb Lisan al-Arab, by Abdul Qadir al-Baghdadi (d. 1093 AH), 1st ed., Dar Sadir, Beirut, n.d.
-al-Khasais, by Uthman ibn Jinni (d. 392 AH), ed. Muhammad Ali al-Najjar, Egyptian Book Organization, 4th ed., 1999.
-Dialectal and Phonetic Studies in Ibn Jinni, by Hussam Saeed al-Naimi, Ministry of Culture and Information Publications, Dar al-Rasheed Publishing House, 1980.

-Sunan Ibn Majah, Abu Abdullah Muhammad ibn Yazid al-Qazwini (d. 273 AH),
-edited by Muhammad Fuad Abdul-Baqi, Dar Ihya' al-Kutub al-Arabiyyah - Faisal Issa al-Babi al-Halabi, 1st ed.
-The Witness and Principles of Grammar in the Book of Sibawayh, Dr. Khadija al-Hadith, Kuwait 1974.
-Commentary on Ibn Malik's Alfiyyah, by Ibn al-Nazim (d. 686 AH), Beirut, Lebanon, 1321 AH.
-Taj al-Lughah wa Sahih al-Arabiyyah, Ismail Hammad al-Jawhari (d. 398 AH), Dar al-Ilm lil-Malayin (Beirut), 4th ed., 1987.
-On the Principles of Grammar, by Professor Sa'id al-Afghani, Syrian University Press, Damascus, 2nd ed., 1957.
-On Arabic Grammar: Criticism and Guidance, Dr. Mahdi al-Makhzoumi, Modern Library Publications, Beirut, 1964. - The Book, by Sibawayh Amr ibn Uthman ibn Qanbart (d. 180 AH), trans. Abd al-Salam Harun al-Khanji, Cairo, 3rd ed., 1997.
-The Book of Limits in Principles, by Sulayman al-Andalusi (d. 474 AH), trans. Nazih Hammad, al-Zaabi Foundation for Printing and Publishing, Beirut, 1973.
-Lisan al-Arab, by Muhammad ibn Makram ibn Manzur (d. 711 AH), Dar Sadir, Beirut, n.d.
-The Shining of Evidence in the Principles of Grammar, by Abu al-Barakat al-Anbari, trans. Sa'id al-Afghani, Syrian University Press, 1957.
-Al-Mustasfa min 'Ilm al-Usul, by Abu Hamid al-Ghazali (d. 505 AH), Al-Amiriya Press, Egypt, 1322 AH.
-Arabic Grammar, by Dr. Mazen al-Mubarak, Dar al-Hadara, Lebanon, 1965.
- The Theory of Grammatical Reasoning, Dr. Hassan Khamis Al-Malakh, Dar Al Shorouk, Amman, 2000.
--A Concise Introduction to the Principles of Islamic Jurisprudence, Abdul Karim Zaydan, Ph.D., n.d., 1976.

University Theses

-Grammatical Preference in Al-Bahr Al-Muhit, by Abu Hayyan Al-Andalusi, Mohsen Hussein Ali, PhD thesis, University of Baghdad, College of Arts, 2001.